مصطلحات الحكم التكليفي بين الأصوليين والفقهاء (كتاب المختار للفتوى في الفقه الحنفي للإمام عبد الله الموصلي ت683هـ أنموذجاً)

د. هنادي بنت رشيد بن رشيد الصاعدي
الأستاذ المساعد في الفقه وأصوله في قسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة

مستخلص. فهذا البحث بعنوان: مصطلحات الحكم التكليفي بين الأصوليين والفقهاء (كتاب المختار للفتوى في الفقه الحنفي للإمام عبد الله الموصلي ت683هـ أنموذجاً).
هدف البحث: توضيح مصطلحات الحكم التكليفي الواردة عند الأصوليين، والواقع الدارج في كتب الفقهاء، وذلك بدراسة تطبيقية عملية على المصطلحات التي استخدمها الإمام الموصلي في كتابه المختار للفتوى للتعبير عن الحكم التكليفي.
منهج البحث هو: الاستقرائي الوصفي التحليلي. وذلك بتتبع ألفاظ الحكم التكليفي في كتاب المختار للفتوى، ثم دراسة هذه الألفاظ بالاستعانة بسياق الكلام أولاً، ثم بمراجعة كلام الشراح، وكتب المذهب الأخرى.
أهم نتائج البحث: أن المصطلحات التي استخدمها الفقهاء في كتبهم للدلالة على الحكم التكليفي تختلف أحياناً عما ورد عند الأصوليين، بل وتختلف من كتاب لآخر. وأن المصطلحات التي استعملها الإمام الموصلي p لبيان الحكم التكليفي متنوعة، منها ما هو صريح وواضح ومتوافق لما ورد عند الأصوليين، ومنها ما هو غير صريح، إما لأن الأصوليين ذكروا له معنى آخر، أو لأن الأصوليين ذكروا أنها تُستعمل في أكثر من معنى، أو لأنه لم يصرح بها الأصوليون.
وأهم توصية في البحث: إيصال رسالة فكرية إلى كافة الجامعات ومراكز البحث العلمي أن تتبنى مشروع إعداد دراسات عملية تطبيقية على كتب الفقه المعتمدة في المذاهب الأربعة، وتحديد معنى مصطلحات الحكم التكليفي التي وردت فيها؛ لئلا يقف الباحث أو القارئ في مسألة ما حائراً في معرفة الحكم التكليفي الذي قصده المؤلف من هذا اللفظ، أو تزلّ به القدم، فيحمله على غير ما عُرف في المذهب. مع العمل على نشر هذه الدراسات على أوسع نطاق، وأن لا تبقى حبيسة الأرفف.
الكلمات المفتاحية: الحكم، التكليف، الحكم التكليفي، مصطلحات الحكم التكليفي، المختار للفتوى، الإمام عبد الله الموصلي.

المقدمة

الحمد لله حمداً يليق بجلاله، ويوافي عظيم نعمه، وأصلي وأسلم على أشرف خلقه، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

فإن علم الفقه وأصوله من أهم العلوم الشرعية؛ لأن غايتها الوصول إلى معرفة أحكام أفعال المكلفين، التي هي مناط السعادة الدنيوية والأخروية. ومعلوم أن علم أصول الفقه هو العلم الذي يرسم الطريق أمام

الفقيه للوصول إلى الحكم الشرعي، وبهذا التكامل والتناغم وصلتنا ثروة فقهية وأصولية عظيمة تناقلتها الرواة، وتوارثتها الأجيال، وسجلتها الأقلام في الإسلام؛ وبها عرفنا أحكام أفعال المكلفين، وما يتحتم عليهم من دقيق وجليل.

والناظر في المكتبة الإسلامية قديماً وحديثاً يجد العديد من المؤلفات التي خدمت كتب الفقه المعتمدة، سواء من الشروح، أو الكتب التي اعتنت بلغة الفقهاء، أو المسائل الجامعة للأحكام، وما إلى ذلك من

الموصلي عن الحكم التكليفي، ومن ثم يسهل عليه معرفة الحكم التكليفي وتحرير المسألة وتحقيق القول فيها.

● أن فيه سدّ ثغرة مهمة بين كتب الفقه وأصوله، تتمثل في اقتصار أكثر الكتب المؤلفة في أصول الفقه على المصطلحات والصيغ الظاهرة للحكم التكليفي (أي: الإيجاب، والندب، والإباحة، والكراهة، والتحريم)، وبعض الصيغ الأخرى، في حين أنّ الوضع مختلف في كتب الفقهاء ومنها كتاب المختار للفتوى؛ حيث توجد فيها عبارات أخرى للدلالة على الحكم التكليفي.

● أنني لم أفق على دراسة في هذا الموضوع. **مشكلة البحث:** تتلخص في التباين بين بعض مصطلحات الحكم التكليفي في كتب الأصوليين، والواقع الوارد في كتب الفقهاء.

حدود البحث:

تتخصر حدود هذا البحث في دراسة مصطلحات الحكم التكليفي بعرض موجز عمّا ورد عند الأصوليين، ثم عند الفقهاء، وذلك بالدراسة التطبيقية على كتاب المختار للفتوى في الفقه الحنفي للإمام الموصلي ت683هـ، والدراسة منحصرة على المصطلحات التي عبّر بها الإمام الموصلي عن الحكم التكليفي، والتي لم يصرّح بها الأصوليون، مثل: مصطلح (ينبغي) حيث أراد به في مواطن الإيجاب، وفي مواطن الندب. أو أن الأصوليين ذكروا لها معنىً آخر، مثل: استعمال (لا) الناهية قبل المصدر أو الاسم المجردة، ورد عند الأصوليين أنها للكراهة أو التحريم، ولكن ذكرها الإمام الموصلي في بعض المسائل للدلالة على مطلق الجواز. أو تُستعمل في أكثر من معنى، مثل: صيغة الأمر والنهي المجريدين عن القرائن، ولم يحدّد المراد هل الوجوب أم الندب، أم الكراهة، أم التحريم، ونماذج منها. ويخرج منها الدراسة التفصيلية للعديد من الأمثلة، حيث لا مجال لبسطها في بحث كهذا.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح مصطلحات الحكم التكليفي الواردة عند الأصوليين، والواقع الدارج في كتب الفقهاء، وذلك بدراسة تطبيقية عملية على

الأعمال الجليّة؛ ولكن المتأمل في كتب الفقهاء والباحث في تحرير المسائل الفقهية وتحقيق قول الأئمة فيها، يقف حائراً أمام بعض المصطلحات التي عبّر بها بعض الفقهاء عن الحكم الشرعي، ولا يتضح للناظر المراد منها إلا بعد بحثٍ وتحريٍّ، وربما يقع الباحث المبتدئ وتزلّ به القدم، ويفسر الحكم على غير ما هو معروف عن إمام ذلك المذهب، وينسب له ما لم يقل.

والحل في ذلك بعد طول نظر، العمل على دراسة تطبيقية لكتب المذاهب الأربعة المعتمدة في الفتوى، وتحديد المراد من المصطلحات المعبرة عن الحكم الشرعي فيها، وبخاصّة الألفاظ التي لم يتعرّض لها الأصوليون في تقسيم الحكم الشرعي، بحيث يسهّل على الباحثين والمهتمين بمعرفة الحكم الشرعي تحديد المراد من هذه المصطلحات.

وهذا البحث هو محاولة لتسليط الضوء على هذا الجانب المهم، الذي أكاد أجزم بأن كل باحث يقف أمام نصوص الأئمة متأملاً في تحديد المراد من قولهم، ورأيث أن أبدأ بالمذهب الحنفي، الذي هو أول المذاهب الفقهية الأربعة، وأن أقتصر فيه على مصطلحات الحكم التكليفي، مراعاة لحجم البحث، ووقع الاختيار على كتاب المختار للفتوى للإمام الموصلي المتوفي سنة 683هـ، الذي هو أحد المتون الفقهية المعتمدة والمتعمدة في مذهب السادة الحنفية، والمعول عليها عندهم في الفتوى، وقد حظى بعناية جمع من علماء الحنفية، شرحاً واختصاراً، ونظماً، على أن يكون عنوان البحث: **مصطلحات الحكم التكليفي بين الأصوليين والفقهاء (كتاب المختار للفتوى في الفقه الحنفي للإمام عبد الله الموصلي ت683هـ أنموذجاً)**، وأطمح أن تكون هذه الدراسة إضافة جديدة تُضمّ إلى سلسلة الضياء والنور والبيان، الدراسات العلمية الخادمة للفقه وأصوله.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تظهر أهمية الموضوع من خلال النقاط الآتية:

● أنه متعلق بالأحكام التكليفية التي يُعدّ الوصول إليها أهم فوائد علم الفقه وأصوله.

● أن هذا البحث دراسة تطبيقية عملية يعين الباحث على معرفة المصطلحات التي عبّر عنها الإمام

وإجراءاته، والدراسات السابقة.
المبحث الأول: تعريف الحكم التكليفي ومصطلحاته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الحكم التكليفي، وفيه مسألتان: المسألة الأولى: تعريف الحكم التكليفي باعتباره مركباً إضافياً.

المسألة الثانية: تعريف الحكم التكليفي باعتباره لقباً. المطلب الثاني: مصطلحات الحكم التكليفي.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب المختار للفتوى ومؤلفه p، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بكتاب المختار للفتوى.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام عبد الله الموصلي p. **المبحث الثالث: مصطلحات الحكم التكليفي الواردة في كتاب المختار للفتوى.**

والخاتمة: وتحتوي على أهم النتائج، والتوصيات. **الدراسات السابقة:**

لم أقف على دراسة سابقة بخصوص هذا الموضوع، وما هو موجود عبارة عن دراسات عامة، مثل بحث: الأساليب الشرعية الدالة على الأحكام التكليفية للباحث علي بن عبد العزيز المطرودي، وهو بحث حصل به على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام 1426هـ-1427هـ. وهو عبارة عن دراسة أصولية عامة لأساليب الحكم التكليفي.

المطلب الأول: تعريف الحكم التكليفي

للوصول إلى تعريف الحكم التكليفي، يحسن الوقوف عند معنى مفردات المركب: (الحكم)، و(التكليفي).

المسألة الأولى: تعريف الحكم التكليفي باعتباره مركباً إضافياً:

الحكم في اللغة: مصدر حَكَمَ، يَحْكُمُ، حُكْمًا، وهو المنع⁽¹⁾، فيطلق (الحكم) على القاضي، والحاكم؛ لأنهما يمنعان من الظلم، ويطلق على الحكمة، لأنها

المصطلحات التي استخدمها الإمام الموصلي في كتابه المختار للفتوى في التعبير عن الحكم التكليفي، لبيان ضرورة بحث هذا الجانب، لإثراء المكتبة الفقهية والأصولية بهذا النوع من الدراسات، من خلال الدراسة التطبيقية العملية.

منهج البحث: المنهج العام لهذا البحث هو الاستقرائي الوصفي التحليلي.

وأما المنهج التفصيلي فهو:

- ذكر دراسة موجزة عن الحكم التكليفي ومصطلحاته عند الأصوليين.

- ذكر تعريف موجز بكتاب المختار للفتوى ومؤلفه الإمام الموصلي p.

- استقراء وتتبع ألفاظ الحكم التكليفي في كتاب المختار للفتوى.

- دراسة هذه الألفاظ من حيث دلالتها على الحكم التكليفي وذلك بذكر مثال أو أمثلة - بحسب الحاجة - توضيح المراد ثم الاستعانة بسياق الكلام أولاً، ومراجعة كلام الشُّراح، وكتب المذهب الأخرى التي توضح المقصود من تلك الألفاظ، أو التي غُيّت بذكر خلاف السادة الحنفية في حكم المسألة، مثل كتاب حاشية ابن عابدين.

- الالتزام بذكر نصّ المسألة كما ورد في المختار، ثم الشروح، وكتب المذهب، للوصول إلى تحديد المراد من الحكم التكليفي بدقة.

- عزو الآيات إلى سورها، وذكر رقمها في السورة، مع كتابتها بالرسم العثماني.

- تخريج الأحاديث النبوية من كتب السنة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإن لم يكن فتخرجه من كتب السنن الأربعة، فإن لم يكن فيها فمما وقفت عليه من المصادر الحديثية الأخرى، مع ذكر حكم علماء الحديث عليه، وذلك إن لم يكن في الصحيحين أو في أحدهما.

خطة البحث وإجراءاته:

يتكون هذا البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم ثبت المصادر والمراجع، على النحو الآتي:

المقدمة: وتحتوي على: أهمية البحث، وأسباب اختياره، ومشكلته، وحدوده، ومنهج البحث، وخطته

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 73/2. المصباح المنير، الفيومي، 145/1

وتكلفت الشيء: تجشمته على مشقة، وعلى خلاف العادة⁽⁹⁾.

التكليف في الاصطلاح: "إلزام مقتضى خطاب الشرع"⁽¹⁰⁾.

المسألة الثانية: تعريف الحكم التكليفي باعتباره لقباً:

هناك اتجاهان في تعريف الحكم التكليفي باعتباره لقباً هما:

الأول: تعريفه بأنه: خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء، أو تخييراً. وهذا ما عليه جمهور الأصوليين من الحنفية⁽¹¹⁾، والمالكية⁽¹²⁾، والشافعية⁽¹³⁾، والحنابلة⁽¹⁴⁾.

الثاني: تعريفه بأنه: مقتضى خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء، أو تخييراً. وهذا ما عليه الفقهاء⁽¹⁵⁾، وبعض الأصوليين مثل الطوفي⁽¹⁶⁾.

وسبب الاختلاف في تعريف الحكم التكليفي هو: أن الأصوليين يبحثون في الأدلة ذاتها - التي هي موضوع علم الأصول⁽¹⁷⁾ - فتكون نظرهم لذات الدليل نظرة إجمالية، فينظرون إلى مقتضى خطاب الشارع بالأمر المطلق عموماً، فيستفيدون منه حكم الوجوب على المكلف دون ربطه بأمر معين إلا على سبيل التمثيل.

وأما الفقهاء فيبحثون في متعلق الأدلة - إذ أن موضوع الفقه أفعال المكلف⁽¹⁸⁾ - فتكون نظرهم

تمنع من الجهل، ومن رذائل الأخلاق⁽¹⁾. ومنه يقال: حَكَمَ الرجل: أي منعه مما يريد⁽²⁾.

الحكم في الاصطلاح: إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً⁽³⁾. مثل: زيد قائم هذا في الإيجاب، وعمر ليس بقائم هذا في السلب⁽⁴⁾.

وينقسم الحكم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: حكم عقلي، وهو ما رُجِع فيه إلى العقل عند إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً. مثل: الكل أكبر من الجزء إيجاباً. الجزء ليس أكبر من الكل سلباً.

الثاني: حكم عادي، وهو ما رُجِع فيه إلى العادة عند إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، ومن العادة: التجربة الصحيحة، ككثير من الأدوية الناجعة مع بعض الأمراض⁽⁵⁾.

الثالث: حكم شرعي، وهو ما رُجِع فيه إلى الشرع، وَحَدَّ جماعة من الأصوليين بأنه: خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخييراً أو وضعاً⁽⁶⁾.

وقسموه الحكم الشرعي إلى قسمين: حكم تكليفي، وحكم وضعي⁽⁷⁾. والحكم التكليفي هو المقصود في هذا البحث.

التكليف في اللغة: مصدر كَلَّفَ يَكْلِفُ تكليفاً، الأمر بما يشق⁽⁸⁾ يقال: كَلَّفَهُ تكليفاً أي: أمره بما يشق عليه.

(1) المرجعين السابقين. مختار الصحاح، الرازي، 78، لسان العرب، 144/12.

(2) لسان العرب، ابن منظور، 144/12.

(3) تيسير التحرير، أمير بادشاه، 10/1. وينظر: شرح التلويح، التفقازاني، 22/1.

(4) ينظر: مذكرة في أصول الفقه، الشنقيطي، 10.

(5) ينظر: المرجع السابق.

(6) ينظر: فوائح الرحموت، الأنصاري، 46-45/1، مختصر المنتهى، ابن الحاجب، 283-282/1، البحر المحيط، الزركشي، 91/1، المختصر، ابن اللحام، 57.

(7) ينظر: التوضيح، صدر الشريعة، 22/1، نفائس الأصول، القرافي، 220/1، المحصول، الرازي، 109/1، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 342/1.

الحكم التكليفي سيأتي التعريف به.

وأما الحكم الوضعي فهو: خطاب الشارع المتعلق بجعل الشيء سبباً لفعل المكلف، أو شرطاً، أو مانعاً، أو صحيحاً، أو فاسداً، أو رخصة، أو عزيمة.

ينظر: تيسير التحرير، أمير بادشاه، 129-128/2، مختصر المنتهى، ابن الحاجب، 344-343/1، البحر المحيط، الزركشي، 99/1، شرح مختصر الروضة، الطوفي، 411/1.

(8) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، 850.

(9) لسان العرب، ابن منظور، 307/9.

(10) شرح مختصر الروضة، الطوفي، 179/1، وشرح الكوكب المنير، ابن النجار، 483/1.

(11) ينظر: تيسير التحرير، أمير بادشاه، 129/2، فوائح الرحموت، الأنصاري، 46-45/1.

(12) ينظر: شرح تنقيح الفصول، القرافي، 67، مختصر المنتهى، ابن الحاجب، 282/1.

(13) ينظر: المحصول، الرازي، 89/1، الإحكام، الأمدي، 135/1، الإبهاج، السبكي، 43/1.

(14) ينظر: أصول الفقه، محمد بن مفلح، 181-180/1، المختصر، ابن اللحام، 57.

(15) ينظر: التوضيح، صدر الشريعة، 25/1، غاية السؤل، ابن الميزد، 48، شرح الكوكب المنير، 333/1.

(16) ينظر: شرح مختصر الروضة، الطوفي، 255/1.

(17) انظر: تيسير التحرير، أمير بادشاه، 18/1، فوائح الرحموت، الأنصاري، 15/1، المحصول، ابن العربي، 21، البحر المحيط، الزركشي، 23/1، التحبير، المرداوي، 143/1.

(18) ينظر: شرح التلويح، التفقازاني، 41/1، البحر المحيط، الزركشي،

(وفعل المكلف): ما يعده العرف فعلاً، سواء أكان من أفعال القلوب، كالاتقادات، أم كان من أفعال الجوارح⁽⁴⁾.

(والمكلف) هو: البالغ، العاقل، الذاكر، غير المكره، وبلغته الدعوة⁽⁵⁾.

(اقتضاء): أي ارتباط خطاب الله بهذه الأفعال على وجه يبين صفتها من كونها مطلوبة الفعل أو الترك، وفيه احتراز عن الخبر⁽⁶⁾.

والاقتضاء معناه: الطلب، سواء أكان طلب فعل أم كان طلب ترك⁽⁷⁾.

فطلب الفعل إن كان جازماً فهو الواجب، وإن كان غير جازم فهو المندوب. وطلب الترك إن كان جازماً فهو الحرام، وإن كان غير جازم فهو المكروه⁽⁸⁾.

هذا الكلام بشكل مجمل، وإلا فهناك طلب جازم للترك، ولا يكون حراماً، وغير ذلك. فالأمر مرتبط بطريق ثبوت هذا الطلب، إن كان قطعياً أم ظنياً⁽⁹⁾.

(أو تخييراً): التخيير معناه التسوية بين الفعل والترك، وهو الإباحة⁽¹⁰⁾.

المطلب الثاني: مصطلحات الحكم التكليفي

درج عند الأصوليين ذكر مصطلحات الحكم التكليفي عند الحديث عن أقسامه، ويمكن استنباط مصطلحات الحكم التكليفي من خلال أقسامه عند الأصوليين، ولهم منهجان في تقسيمه:

الأول: تقسيم الحكم التكليفي إلى خمسة أقسام: الإيجاب، والندب، والإباحة، والكراهة، والتحريم، وهذا ما ذهب إليه جمهور الأصوليين من المالكية⁽¹¹⁾، والشافعية⁽¹⁾، والحنابلة⁽²⁾.

لمتعلق الأدلة ومدلول الخطاب وأثره المترتب عليه. فتكون نظرهم لذات الدليل نظرة تفصيلية، فينظرون مثلاً إلى موارد الأمر المطلق التفصيلية في الصلاة، والزكاة، ونحو ذلك فيستفيدون وجوب هذه الأحكام المعينة على المكلف⁽¹⁾.

وبذلك يتضح أن كلا التعريفين مناسب للعلم الذي يبحث فيه.

شرح التعريف:

(خطاب الشارع): الخطاب في الأصل: توجيه الكلام للغير ليفهمه، ويطلق أيضاً على الكلام الموجه نفسه. والمراد به هنا: كلام الشارع سبحانه، فهو المشرع وحده دون غيره، وهو قيد في التعريف خرج به خطاب غير الشارع، إذ لا حكم إلا لله الشارع⁽²⁾.

(المتعلق بفعل المكلف): قيد في التعريف خرج به خمسة أشياء:

1- الخطاب المتعلق بذات الله تعالى، مثل قوله سبحانه: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَكُ وَأُولُوا أَلْعَلِّمْ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [سورة آل عمران الآية: 18].

2- الخطاب المتعلق بصفاته سبحانه، مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [سورة البقرة الآية: 255].

3- الخطاب المتعلق بفعله جل شأنه مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة الزمر الآية: 62].

4- الخطاب المتعلق بذوات المكلفين، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [سورة الأعراف الآية: 11].

5- الخطاب المتعلق بالجمادات، مثل قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾ [سورة الكهف الآية: 47].

فكل ما تقدم لا يشمل الحكم الشرعي المتقدم⁽³⁾.

(4) ينظر: فوائح الرحموت، الأنصاري، 46/1، البحر المحيط، الزركشي، 91/1، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 337/1.

(5) ينظر: شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 338/1.

(6) ينظر: شرح تنقيح الفصول، القرافي، 67.

(7) ينظر: فوائح الرحموت، الأنصاري، 48/1، المحصول، الرازي، 107/1، شرح مختصر الروضة، الطوفي، 251/1.

(8) ينظر: بديع النظام، ابن الساعاتي، 139/1، الإبهاج في شرح المنهاج، السبكيين، 44-45.

(9) ينظر: فوائح الرحموت، الأنصاري، 48/1.

(10) ينظر: بديع النظام، ابن الساعاتي، 139/1، شرح تنقيح الفصول، القرافي، 67-68، المحصول، الرازي، 107/1، نهاية السؤل، الإسوي، 17/1، شرح مختصر الروضة، الطوفي، 251/1.

(11) ينظر: مختصر المنتهى، ابن الحاجب، 283/1، تقريب الوصول، ابن جزي، 169.

23/1، حاشية الطار، 59/1، العدة، أبو يعلى، 68/1.

(1) ينظر: التوضيح، صدر الشريعة، 25/1، فوائح الرحموت، الأنصاري، 50-49/1.

(2) ينظر: الردود والنقود، البابرّي الحنفي، 348/1، شرح تنقيح الفصول، القرافي، 67، رفع الحاجب، ابن السبكي، 482/1، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 335/1.

(3) ينظر: التقرير والتحبير، ابن أمير حاج، 77/2، شرح تنقيح الفصول، القرافي، 67-68، الإبهاج، السبكيين، 44/1، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 335/1.

التحريم هو: ما طلب الشارع فعله طلباً جازماً⁽³⁾.
والندب هو: ما طلب الشارع فعله طلباً غير جازم⁽⁴⁾.

والإباحة هي: ما لم يطلب الشارع فعله ولا تركه⁽⁵⁾.
الكرهية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً غير جازم⁽⁶⁾.

التحريم هو: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً⁽⁷⁾.

الثاني: تقسيم الحكم التكليفي إلى سبعة أقسام: الافتراض، والإيجاب، والندب، والإباحة، والكرهية، والتنزيهية، والكرهية التحريمية، والتحريم، وهذا ما ذهب إليه الحنفية⁽⁸⁾.

الافتراض هو: ما طلب الشارع فعله طلباً جازماً، وكان دليلاً قطعياً⁽⁹⁾.

الإيجاب هو: ما طلب الشارع فعله طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁰⁾.

الندب هو: ما طلب الشارع فعله طلباً غير جازم⁽¹¹⁾.

الإباحة هي: ما لم يطلب الشارع فعله ولا تركه⁽¹²⁾.

الكرهية التنزيهية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً غير جازم⁽¹³⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

والإيجاب هو: ما طلب الشارع فعله طلباً جازماً⁽³⁾.

الندب هو: ما طلب الشارع فعله طلباً غير جازم⁽⁴⁾.

الإباحة هي: ما لم يطلب الشارع فعله ولا تركه⁽⁵⁾.

الكرهية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً غير جازم⁽⁶⁾.

التحريم هو: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً⁽⁷⁾.

الثاني: تقسيم الحكم التكليفي إلى سبعة أقسام: الافتراض، والإيجاب، والندب، والإباحة، والكرهية، والتنزيهية، والكرهية التحريمية، والتحريم، وهذا ما ذهب إليه الحنفية⁽⁸⁾.

الافتراض هو: ما طلب الشارع فعله طلباً جازماً، وكان دليلاً قطعياً⁽⁹⁾.

الإيجاب هو: ما طلب الشارع فعله طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁰⁾.

الندب هو: ما طلب الشارع فعله طلباً غير جازم⁽¹¹⁾.

الإباحة هي: ما لم يطلب الشارع فعله ولا تركه⁽¹²⁾.

الكرهية التنزيهية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً غير جازم⁽¹³⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

الكرهية التحريمية هي: ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً، وكان دليلاً ظنياً⁽¹⁴⁾.

(15) ينظر: المرجع السابق.

(16) ينظر: أصول السرخسي، السرخسي، 17/1، مختصر المنتهى، ابن الحاجب، 285/1، المحصول، الرازي، 131/1، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 340/1.

(17) ينظر: بدیع النظام، ابن الساعاتي، 174/1، الحدود، الباجي، 113، الأحكام، الأمدي، 163/1، العدة، أبو يعلى، 163/1.

(18) ينظر: التقرير والتحبير، ابن أمير حاج، 80/2، المحصول، ابن العربي، 22، المستصفى، الغزالي، 129/1، الواضح، ابن عقيل، 28/1.

(19) ينظر: تيسير التحرير، أمير بادشاه، 135/2، نفائس الأصول، القرافي، 237/1، الأحكام، الأمدي، 166/1، روضة الناظر، ابن قدامه، 138-137/1.

(20) ينظر: فوائح الرحموت، الأنصاري، 49/1، المحصول، ابن العربي، 22، المستصفى، الغزالي، 129/1، الواضح، ابن عقيل، 29/1.

(21) ينظر: التقرير والتحبير، ابن أمير حاج، 81/2، نفائس الأصول، القرافي، 238/1، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 343/1.

(22) ينظر: الفصول في الأصول، الجصاص، 87/2، ميزان الأصول، السمرقندي، 450، إحكام الفصول، الباجي، 201/1، شرح تنقيح الفصول، القرافي، 168، قواطع الأدلة، السمعاني، 54/1، البحر المحيط، الزركشي، 102/2، 153/2، الواضح، ابن عقيل، 490/2، 233/3.

(1) ينظر: قواطع الأدلة، السمعاني، 23/1، المحصول، الرازي، 113/1.

(2) ينظر: روضة الناظر، ابن قدامه، 97/1، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 342-340/1.

(3) ينظر: نفائس الأصول، القرافي، 234/1، رفع الحاجب، ابن السبكي، 484/1، الواضح، ابن عقيل، 29/1.

(4) ينظر: تقريب الوصول، ابن جزي، 169، المحصول، الرازي، 113/1، شرح مختصر الروضة، الطوفي، 261/1.

(5) ينظر: مختصر المنتهى، ابن الحاجب، 283/1، الأحكام، الأمدي، 167/1، غاية السؤل، ابن المبرّد، 55.

(6) ينظر: تقريب الوصول، ابن جزي، 169، المستصفى، الغزالي، 130/1، شرح مختصر الروضة، الطوفي، 262/1.

(7) ينظر: نفائس الأصول، القرافي، 234/1، رفع الحاجب، ابن السبكي، 485/1، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 341/1.

(8) ينظر: التقرير والتحبير، ابن أمير حاج، 80-79/2، فوائح الرحموت، الأنصاري، 48/1.

(9) ينظر: بدیع النظام، ابن الساعاتي، 141/1، تيسير التحرير، أمير بادشاه، 135/2.

(10) ينظر: التقرير والتحبير، ابن أمير حاج، 80/2، فوائح الرحموت، الأنصاري، 48/1.

(11) ينظر: المرجعين السابقين.

(12) ينظر: تيسير التحرير، أمير بادشاه، 135/2.

(13) ينظر: التقرير والتحبير، ابن أمير حاج، 80/2.

(14) ينظر: فوائح الرحموت، الأنصاري، 48/1.

● وأشار في عمدة الرعاية إلى معضلة أخرى وهي مجموعة من العبارات استخدمها الفقهاء في كتبهم للدلالة على الحكم الفقهي وتختلف من كتاب لآخر⁽¹⁰⁾، وهنا لابد من التنبيه والحذر لنلا نقع في الخطأ بعدم علم هذا.

وفي هذا البحث سأتناول دراسة تطبيقية على كتاب المختار للفتوى في الفقه الحنفي للإمام الموصلي ت 683هـ، والعبارات التي عبر بها عن الحكم التكليفي، وما هو تصنيفها ضمن الأحكام التي عبر عنها الأصوليون.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب المختار للفتوى ومؤلفه م⁽¹¹⁾

المطلب الأول: التعريف بكتاب المختار للفتوى:

كتاب المختار للفتوى هو أحد المتون الفقهية المعتمدة والمتعمدة في مذهب السادة الحنفية، والمعول عليها عندهم في الفتوى⁽¹²⁾.

وهو كتاب مختصر، احتوى على أبواب الفقه كلها، بدءاً بكتاب الطهارة والصلاة، وختماً بكتاب الوصايا والمواريث، مجرداً من الدليل، ألفه الموصلي للمهتمين بالفقه، اختار فيه قول الإمام أبي حنيفة غالباً، إلا في مسائل معدودة، اعتمد فيها على قول غيره من أصحابه، إما للضرورة، أو العرف، أو المصلحة، أو التيسير⁽¹³⁾، كما في مسألة أخذ الأجرة على الإمامة وتعليم القرآن الكريم⁽¹⁴⁾، والمزارعة⁽¹⁵⁾، والمساقاة⁽¹⁶⁾.

وقد حظى بعناية جمع من علماء الحنفية، فقاموا بشرحه، واختصاره، ونظمه، فمن الشروح عليه:

1. الاختيار لتعليل المختار، وهو للموصلي نفسه مؤلف المختار، وهو عبارة عن شرح للمختار، يهتم بالأدلة والتعليل، وزاد فيه على المختار فروعاً جديدة

● ويلاحظ أيضاً أنهم ذكروا مصطلحات أخرى للحكم التكليفي، منهم من جعلها مرادفة، ومنهم من يرى التفاوت بينها في الحكم والمعنى، مثل: الفرض، المفروض، المكتوب، المحتوم، والمستحق، من أسماء الإيجاب⁽¹⁾.

ومن أسماء الذنب: السنة، المستحب، النفل، التطوع، الإحسان، الفضيلة، والمرغب فيه⁽²⁾.

ومن أسماء الإباحة: الحلال، المطلق، الجائز، نفي الحرج، نفي الجناح، نفي الإثم، ولا بأس⁽³⁾.

ومن أسماء الكراهة: المحظور، الحرام، وترك الأولى⁽⁴⁾.

ومن أسماء التحريم: المكروه، المعصية، الذنب، المزجور عنه، القبيح، الممنوع، الإثم، والمتوعد عليه⁽⁵⁾.

● ويلاحظ أيضاً وصفهم للأفعال بالحسن للمأمور به، والقبح للمنهي عنه بصورة إجمالية⁽⁶⁾.

وهذه التسميات قد تساعد في معرفة الحكم الذي أشار إليه الفقهاء في كتبهم من جانب، ومن جانب آخر قد توصف بالعموم أو الاشتراك، وأشار لذلك في عمدة الرعاية حيث قال: "الجواز قد يطلق ويراد به ما لا يمتنع شرعاً، وهو يشمل: المباح، والمكروه، والمندوب، والواجب"⁽⁷⁾.

وقد سبقه في الإشارة إلى ذلك الغزالي فقال: "فكثيراً ما يقول الشافعي م: وأكره كذا، وهو يريد التحريم"⁽⁸⁾. وذكر ابن الحاجب أن المكروه يطلق عليه (الحرام)⁽⁹⁾.

(1) ينظر: تقريب الوصول، ابن جزى، 169.

(2) ينظر: نفائس الأصول، القرافي، 237/1-238، إرشاد الفحول، الشوكاني، 26/1.

(3) ينظر: المرجعين السابقين، شرح الكوكب المنير، ابن النجار، 426/1.

(4) ينظر: مختصر المنتهى، ابن الحاجب، 324/1-325، نفائس الأصول، القرافي، 238/1، إرشاد الفحول، الشوكاني، 26/1.

(5) ينظر: نفائس الأصول، القرافي، 237/1، تقريب الوصول، ابن جزى، 170، الإحكام، الأمدي، 156/1.

(6) ينظر: أصول الشاشي، الشاشي، 142، كشف الأسرار، البخاري، 272/1، تقريب الوصول، ابن جزى، 172-173، المحصول، الرازي، 132/1، العدة، أبو يعلى، 167/1-168.

(7) عمدة الرعاية، للكنوي، 70/1.

(8) المستصفى، الغزالي، 130/1.

(9) مختصر المنتهى، 324/1-325.

(10) ينظر: اللكنوي، 70/1-71.

(11) كتب الدكتور ساند بكداش تعريفاً وافياً بكتاب المختار للفتوى ومؤلفه وذلك في مقدمة تحقيقه. ينظر: مقدمة تحقيق المختار للفتوى، بكداش، 9-44.

(12) ينظر: رد المختار، ابن عابدين، 77/1، الفوائد البهية، للكنوي، 106.

(13) ينظر: مقدمة تحقيق المختار للفتوى، بكداش، 5.

(14) ينظر: المختار للفتوى، الموصلي، 224-225.

(15) ينظر: المرجع السابق، 330.

(16) ينظر: المرجع السابق، 333.

من شيوخه: والده، وأبو المحامد الحصري، وأبو المظفر السمعاني، وأبو عمرو بن الحاجب⁽¹¹⁾.
ومن تلاميذه: إبراهيم بن أحمد بن بركة الموصلي⁽¹²⁾، وعبد المؤمن بن خلف الدمياني الشافعي⁽¹³⁾، وأبو حيان الأندلسي المفسر⁽¹⁴⁾.
أثنى على علمه، ووزير فضله، ودقيق نظره، كثير من العلماء، فكان شيخاً فقيهاً حنفياً، محدثاً، عارفاً بالمذهب، ورعاً، زاهداً، متواضعاً، تولى الفتيا والقضاء⁽¹⁵⁾.

من مؤلفاته: المختار للفتوى، ويعدّ من أهم كتبه حتى إن ابن تغري بردي عرفه به فقال: "مؤلف المختار في الفقه"⁽¹⁶⁾، ثم شرع في الترجمة له، وشرحه في الاختيار لتعليق المختار، ولديه شرح الجامع الكبير لمحمد بن حسن الشيباني⁽¹⁷⁾.

وفاته: توفي ببغداد سنة 683هـ⁽¹⁸⁾.

المبحث الثالث: مصطلحات الحكم التكليفي الواردة في كتاب المختار للفتوى

يظهر للمتأمل في كتاب المختار للفتوى أن المصطلحات التي استعملها المؤلف p لبيان الحكم التكليفي متنوعة⁽¹⁹⁾، منها ما هو صريح وواضح لا يحتاج إلى الوقوف للكشف عن المراد منه، مثل قوله: "والسنة أن يقرأ في الفجر والظهر طوال المفصل"⁽²⁰⁾. "الجماعة سنة مؤكدة"⁽²¹⁾. "القضاء بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات"⁽²²⁾. ومنها ما هو غير صريح، ويحتاج إلى بحث وتحقيق

مما عمّت بها البلوى⁽¹⁾.
2. التوجيه في شرح المختار، لجمال الدين أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الموصلي، تلميذ الإمام الموصلي⁽²⁾.
3. شرح المختار، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، المتوفى سنة 743هـ.
4. فيض الغفار شرح المختار، لمحمد بن إبراهيم بن أحمد السمديسي، المتوفى سنة 932هـ⁽³⁾.
ومن المختصرات: التحرير مختصر المختار، لأبي العباس أحمد بن علي بن منصور الدمشقي، المتوفى سنة 782هـ⁽⁴⁾.

ومن النظم: نظم المختار، لتاج الدين عبد الله بن علي السنجاري، المعروف بقاضي صُور، المتوفى سنة 800هـ⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام عبد الله الموصلي:

هو: مجد الدين أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود بن محمود بن بلدي الموصلي⁽⁶⁾.
ولادته ونشأته: ولد في الموصل بالعراق سنة 559هـ⁽⁷⁾. وتلقى مبادئ العلوم مع إخوته⁽⁸⁾ على يد والده العلامة شهاب الدين أبي التثاء محمود الموصلي، الذي كان من علماء الحنفية المشهود لهم بالمعرفة والبراعة والاختصاص في الحديث والفقه، المتوفى سنة 623هـ بالموصل⁽⁹⁾، وهو بذلك نشأ في أسرة علمية. ورحل أيضاً للكوفة، وبغداد، ودمشق، طلباً للعلم، وكانت تغصّ بالمحدثين والفقهاء، فأخذ عن طائفة منهم، وانتفع بهم⁽¹⁰⁾.

(11) ينظر: المنهل الصافي، ابن تغري بردي، 124-123/7.

(12) ينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر، 6-5/1.

(13) ينظر: المنهل الصافي، ابن تغري بردي، 124/7.

(14) ينظر: برنامج ابن جابر الوادي أشي، الوادي أشي، 81.

(15) ينظر: الجواهر المضية، القرشي، 291/1، المنهل الصافي، ابن تغري بردي، 124/7، تاج التراجم، قُطوبغا، 177، الطبقات السنية، الغزي، 239/4، الفوائد البهية، اللكنوي، 106.

(16) المنهل الصافي، 122/7.

(17) ينظر: الجواهر المضية، القرشي، 291/1، تاج التراجم، قُطوبغا، 177.

(18) ينظر: الطبقات السنية، الغزي، 239/4.

(19) أشار سعادة الدكتور سائد بكداش في مقدمة تحقيقه لكتاب المختار للفتوى إلى مجموعة من هذه المصطلحات. ينظر: مقدمة تحقيق المختار للفتوى، بكداش، 44-41.

(20) المختار للفتوى، الموصلي، 118.

(21) المرجع السابق، 119.

(22) المرجع السابق، 238.

(1) ينظر: الاختيار، الموصلي، 6/1.

(2) ينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر، 5/1، كشف الظنون، حاجي خليفة، 505/1.

(3) ينظر: كشف الظنون، حاجي خليفة، 1623/2.

(4) ينظر: تاج التراجم، قُطوبغا، 119، كشف الظنون، حاجي خليفة، 1622/2.

(5) ينظر: كشف الظنون، حاجي خليفة، 1623/2، تاج التراجم، قُطوبغا، 179.

(6) ينظر: الجواهر المضية، القرشي، 291/1، الفوائد البهية، اللكنوي، 106.

(7) ينظر: المرجعين السابقين.

(8) عبد الدائم، عبد الكريم، وعبد العزيز.

ينظر: الجواهر المضية، القرشي، 298/1، 321/1، 327/1، الطبقات السنية، الغزي، 277/4، 377/4، 355/4.

(9) ينظر: الجواهر المضية، القرشي، 162/2.

(10) ينظر: الفوائد البهية، اللكنوي، 106.

لمذهب الحنفية فيما ذكر، مثل:

1. استعماله صيغة الأمر المطلقة مجردة:

وذلك في قوله في الاجتهاد في استقبال القبلة مثلاً: "فإن عِلِمَ بالخطأ وهو في الصلاة: استدار وبني"⁽¹⁾. وقد وقع الخلاف بين الأصوليين في دلالة الأمر المجرد عن القرائن، هل هو حقيقة في الإيجاب⁽²⁾، أم الندب⁽³⁾، أم الإباحة⁽⁴⁾، أم هو مشترك بينها فيتوقف فيه حتى يتبين المراد منه بالقرائن⁽⁵⁾. وإن كان الحنفية يرون أن الأمر المطلق للإيجاب والإلزام⁽⁶⁾، ولكن سبق وأن أشرت أن الحنفية يفرقون بين الافتراض والإيجاب، فهنا ما المراد بالأمر؟.

يحسن لتحديد حكم الأمر المطلق المجرد الوارد في نص المختار الوقوف على شرح النص، وكتب المذهب التي اعتنت بذكر الخلاف:

ورد في الاختيار: "فإن عِلِمَ بالخطأ وهو في الصلاة استدار وبني؛ لما روي: «أن أهل قباء لما بلغهم نسخ القبلة وهم في صلاة الفجر استداروا إليها»⁽⁷⁾، وهذا لأنه لما عِلِمَ بالقبلة صار فرضه التوجه إليها فيستدبر؛ لأن النبي ﷺ استحسّن فعل أهل قباء ولم يأمرهم بالإعادة"⁽⁸⁾. وورد مثله في الإيثار لحل المختار⁽⁹⁾.

(1) المرجع السابق، 113.

(2) هذا قول جمهور الأصوليين من الحنفية، والمالكية، والشافعية والحنابلة. ينظر: الفصول في الأصول، الجصاص، 87/2، أصول السرخسي، 15/1، شرح تنقيح الفصول، القرافي، 127، إحكام الفصول، الباجي، 201/1، قواطع الأدلة، السمعاني، 54/1، البحر المحيط، الزركشي، 102/2، التمهيد، أبو الخطاب، 145/1، الواضح، ابن عقيل، 490/2.

(3) هذا قول بعض المالكية، وبعض الشافعية، وكثير من المعتزلة، واختاره بعض الفقهاء. ينظر: إحكام الفصول، الباجي، 204/1، المعتمد، البصري، 50-51، 1، اللع، الشيرازي، 13، البحر المحيط، الزركشي، 102/2.

(4) هذا القول ذكره كثير من الأصوليين من غير نسبة، ونسبه الجويني إلى بعض المعتزلة. ينظر: البرهان، الجويني، 158/1، قواطع الأدلة، السمعاني، 54/1، البحر المحيط، الزركشي، 102/2.

(5) هذا قول أبي الحسن الأشعري، وبعض أصحابه، وصححه الأمدى. ينظر: الإحكام، الأمدى، 163/2، البحر المحيط، الزركشي، 103/2، الواضح، ابن عقيل، 490/2.

(6) ينظر: أصول السرخسي، 15/1، المغني، الخيازي، 31.

(7) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، برقم (526)، 375/1.

(8) الموصلي، 47/1.

(9) ينظر: جوي زاده، 137/1.

قال في الجوهرة النيرة: "وإن علم ذلك وهو في الصلاة: استدار إلى القبلة، وبني عليه؛ لأن فرضه تعيين عليه حين علم، فلزمه الاستدارة"⁽¹⁰⁾.

وجاء في حاشية رد المحتار: "وينبغي لزوم الاستدارة على الفور، حتى لو مكث قدر ركن فسدت"⁽¹¹⁾.

من هذه النصوص اتضح أن المراد من الأمر هنا (الفرضية والفور)، حيث صرحوا بلفظ الفرض، وأيضاً الحكم بفساد العبادة حال عدم الامتثال.

2. استعماله فعل المضارع المفيد للأمر:

كقوله: "ويؤذن ويقيم على طهارة"⁽¹²⁾، ثم لا يبين المراد منه هل هو الفرض أو الوجوب أو الاستحباب.

ولمعرفة حكم المسألة هنا يحسن الوقوف على شروح النص، وما ورد في كتب المذهب:

قال في الاختيار: "(ويؤذن ويقيم على طهارة)؛ لأنه ذكر، فتستحب فيه الطهارة"⁽¹³⁾.

وقال في الإيثار: "(ويؤذن ويقيم على طهارة)؛ .... لأن كلاً منهما ذكرٌ لله؛ فيستحب فيهما الوضوء"⁽¹⁴⁾.

قال في الهداية: "وينبغي أن يؤذن ويقيم على طهر، فإن أذن على غير وضوء جاز؛ لأنه ذكرٌ، وليس بصلاة، فكان الوضوء فيه استحباباً"⁽¹⁵⁾.

ومن مجموع هذه النصوص يتضح أن المراد من الأمر هنا (الاستحباب).

ومثال آخر: قوله في شأن المرتد⁽¹⁶⁾: "ويُعرض عليه الإسلام"⁽¹⁷⁾. ولم يبين حكم العرض هل هو الفرض أو الوجوب أو الاستحباب.

ولمعرفة حكم المسألة هنا يحسن الوقوف على شروح النص، وما ورد في كتب المذهب:

قال في الاختيار: "(وإذا ارتد المسلم والعياذ بالله)

(10) الزبيدي، 49/1.

(11) ابن عابدين، 433/1.

(12) الموصلي، 110.

(13) الموصلي، 44/1.

(14) جوي زاده، 131-132.

(15) المرغيناني، 44/1.

(16) المرتد هو: من رجع عن دين الإسلام إلى الكفر - والعياذ بالله تعالى

- . ينظر: البناية، العيني، 267/7.

(17) المختار للفتوى، الموصلي، 459.

عن الإسلام (يحبس، ويُعرض عليه الإسلام، وتُكشف شبهته، فإن أسلم، وإلا قتل)، أما حبسه وعرض الإسلام عليه فليس بواجب؛ لأنه بَلَّغْتُهُ الدعوة؛ والكافر إذا بَلَّغْتُهُ الدعوة لا تجب أن تعاد عليه، فهذا أولى، لكن يستحب ذلك؛ لأن الظاهر إنما ارتد لشبهة دخلت عليه أو ضيم أصابه فيكشف ذلك عنه ليعود إلى الإسلام وهو أهون من القتل⁽¹⁾.

قال في بدائع الصنائع: "ومنها أنه يستحب أن يستتاب، ويعرض عليه الإسلام؛ لاحتمال أن يسلم، لكن لا يجب"⁽²⁾.

قال في البنائة في باب أحكام المرتدين: "ويستحب عرض الإسلام على المرتدين؛ لأن رجاء عوده إلى الإسلام ثبت على ما يجيء"⁽³⁾.

ومن مجموع هذه النصوص يتضح أن المراد من الأمر هنا (الاستحباب).

3. استعماله مصطلح (ينبغي):

استعمل الموصلي في كتاب المختار للفتوى مصطلح (ينبغي) في بيان الحكم التكليفي لعدد من المسائل، واختلف المراد منه في مسألة عن أخرى، وإن كان اللفظ يدل على مطلق الطلب، ولكن هل للإيجاب أم الندب، أم ماذا؟

مثل قوله في طلب التراويح والاجتماع لها: "وينبغي أن يجتمع الناس في كل ليلة من شهر رمضان بعد العشاء، فيصلي بهم إمامهم خمس ترويحيات..."⁽⁴⁾.

ومما يساعد على تحديد الحكم التكليفي المراد من (ينبغي) في هذه المسألة سياق الكلام، فقال الإمام الموصلي: "التراويح سنة مؤكدة، وينبغي أن يجتمع الناس في كل ليلة من شهر رمضان بعد العشاء، فيصلي بهم إمامهم خمس ترويحيات..."⁽⁵⁾.

وورد في كتب المذهب الحنفي العديد من العبارات التي تبين المراد من مصطلح (ينبغي) في هذه المسألة:

قال في المبسوط: "التراويح سنة لا يجوز

تركها"⁽⁶⁾.

وقال في المحيط البرهاني: "التراويح سنة مؤكدة"⁽⁷⁾، وكذلك في البنائة⁽⁸⁾.

ومن مجموع هذه النصوص يتضح أن المراد من (ينبغي) هنا (السنة المؤكدة)، وبمراجعة ما ورد عند أصولي الحنفية من تعريف للندب، ومصطلحاته، يظهر أنه على درجات، أعلاها السنة المؤكدة، ومما ذكره عن حكمها: إثم تاركها، لكن إثمه أقل من إثم تارك الواجب⁽⁹⁾.

ومثال آخر: استعمل مصطلح (ينبغي) في بيان حكم الإشهاد على الشفعة⁽¹⁰⁾ إذا علم الشفيع بالبيع في قوله: "وإذا علم الشفيع بالبيع ينبغي أن يشهد في مجلس علمه على الطلب"⁽¹¹⁾.

ويحسن لتحديد المراد من (ينبغي) في هذا الموطن الوقوف على شروح النص، وكتب الحنفية التي أوضحت ذلك:

قال في الاختيار بعد أن ذكر نص المختار مُبيناً وقت الإشهاد: "وهذا طلب الموائية⁽¹²⁾ وهو على الفور"⁽¹³⁾.

وقال في الإيثار بعد أن ذكر نص المختار: "يُسمى هذا طلب الموائية، لا بد للشفيع منه، وإن لم يكن بحضرته من يشهده كيلا يسقط حقه فيما بينه وبين الله تعالى، لقوله γ «الشفعة لمن واثبها»⁽¹⁴⁾، أي: طلبها

(6) السرخسي، 258/2.

(7) ابن مازة، 463/1.

(8) ينظر: العيني، 550/2.

(9) ينظر: البحر الرائق، ابن نجيم، 319/1.

(10) الشفعة في اصطلاح الحنفية هي: حق تملك العقار المبيع جبراً عن المشتري، بما قام عليه، من ثمن وتكاليف (أي النفقات التي أنفقها) لدفع ضرر الشريك الدخيل أو الجوار؛ لأن الشفعة تثبت للشريك والجار. ينظر: تبين الحقائق، الزيلعي، 239/5، رد المحتار، ابن عابدين، 216/6.

(11) المختار للفتوى، الموصلي، 214.

(12) الموائية في اللغة: المُبَادَرَة وَالْمُسَارَعَة. المصباح المنير، الفيومي، 647/2.

وطلب الموائية في اصطلاح الفقهاء هو: طلب الشفيع الشفعة في المجلس الذي سمع فيه عقد البيع في الحال على وجه المسارعة. ينظر: رد المحتار، ابن عابدين، 225/6، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، 1138/2، معجم لغة الفقهاء، قلنجي وقتيبي، 498.

(13) الموصلي، 162/4.

(14) رواه الفقهاء في كتبهم، وهو كما قال الزيلعي وابن الملن عنه: غريب، وأخرجه عبد الرزاق من قول شريح، كتاب البيوع، باب الشفيع يأذن قبل البيع، وكما وقتها؟، 83/8، فهو أثر، وليس بحديث.

ينظر: نصب الرأية، الزيلعي، 176/4، خلاصة البدر المنير، ابن الملن،

(1) الموصلي، 146-145/4.

(2) الكاساني، 134/7.

(3) العيني، 267/7.

(4) المختار للفتوى، الموصلي، 127.

(5) المرجع السابق.

وحكمه أن يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه⁽⁹⁾، وجاء في غنية المتملي توضيحاً أدق لمعنى (النفل): هو: "العبادة التي ليست بفرض ولا واجب، فتعم السنة والمستحب والتطوع الغير المؤقت"⁽¹⁰⁾. فالنفل لفظ عام، والمندوب عند الحنفية على درجات⁽¹¹⁾.

5. استعماله مصطلح (حسن):

مثل قوله في الشارب: "والسنة: حلق الشارب، وقصه حسن"⁽¹²⁾.

ولمعرفة المراد بمصطلح (حسن) هنا، يحسن الوقوف على شروح النص، وما ورد في كتب الحنفية عن المسألة:

قال في الاختيار: "قص الشارب حسن، وهو أن تأخذ حتى ينتقص عن الإطار وهو الطرف الأعلى من الشفة العليا. قال: والحلق سنة، وهو أحسن من القص"⁽¹³⁾.

وجاء في الإيثار: "وحلق الشارب سنة، وقصة حسن"، ثم أورد نصاً نقلاً عن الطحاوي قال فيه: "والحلق سنة، وهو أحسن من القص"⁽¹⁴⁾.

وقال في اللباب: "فالفترة هي التي لا بد منها وهي قص الشارب، وما سوى ذلك فعل حسن، كما أن التقصير في الحج حسن، والحلق أفضل"⁽¹⁵⁾.

وجاء في البناية: "وأبو حنيفة p وأبو يوسف ومحمد p فإنهم قالوا المستحب إحياء الشارب⁽¹⁶⁾، وهو أفضل من قصه"⁽¹⁷⁾.

ومن هذه النصوص تبين أن المراد هنا من مصطلح (حسن) أنه من الأمور المندوبة، ولكنه دون السنة.

6. استعماله صيغة النهي المطلقة مجردة:

كما في قوله: "وإن كان مأموماً: لا يقرأ"⁽¹⁸⁾،

على وجه المسارعة، وليمكنه الحلف إذا استحلف، ثم هذا الطلب إنما يجب عليه إذا أخبره رجلان، أو رجل عدل عند أبي حنيفة⁽¹⁾.

وقال في البحر الرائق: "فإن علم الشفيع بالبيع أشهد في مجلسه على الطلب، وهو طلب الموائبة؛ وسمي به لقوله - عليه الصلاة والسلام - «الشفعة لمن واثبها»⁽²⁾ ولا بد منه لما بينا؛ والشرط أن يطلب إذا علم الفور من غير تأخير ولا سكوت؛ لأن سكوته بعد علمه يدل على رضاه بالمشتري، فتبطل شفيعته إذا كان بعد العلم بالمشتري والثمن"⁽³⁾.

ومن هذه النصوص تبين أن المراد هنا من مصطلح (ينبغي) الوجوب والفور.

4. استعماله مصطلح (نفل):

كما في قوله: "صوم رمضان: فريضة على كل مسلم، عاقل، بالغ، أدا، وقضاء، وصوم النذر، والكفارات: واجب، وما سواه نفل"⁽⁴⁾.

ويحسن الوقوف على شروح النص، وكتب المذهب الحنفي لمعرفة المراد من مصطلح (نفل) هنا:

قال في الاختيار: "وما سواه نفل؛ لأن النفل في اللغة مطلق الزيادة؛ وفي الشرع: الزيادة على الفرائض والواجبات"⁽⁵⁾. وورد مثله في الإيثار⁽⁶⁾.

وقال في البناية: "(الصوم ضربان)، أي نوعان،... (واجب ونفل) أي: أحدهما واجب، والآخر نفل"⁽⁷⁾.

وقال في حاشية رد المحتار في بيان أقسام الصوم: "وهو أقسام ثمانية: فرض معين، وغير معين، وواجب كذلك، ونفل مسنون أو مستحب، ومكروه تنزيهاً، أو تحريماً"⁽⁸⁾.

ومن هذه النصوص تبين أن المراد هنا من مصطلح (نفل) قسيم الفرض والواجب، وهو عند الحنفية عبارة عما هو زيادة على الفرائض والواجبات،

(9) ينظر: أصول الشاشي، الشاشي، 380، تيسير التحرير، أمير بادشاه، 231/2.

(10) غنية المتملي، إبراهيم الحنفي، 383/1.

(11) ينظر: تيسير التحرير، أمير بادشاه، 231-230/2.

(12) المختار للفتوى، الموصلي، 468.

(13) الموصلي، 167/4.

(14) جوي زاده، 97-96/4.

(15) المنبجي، 642/2.

(16) الإحياء، الاستئصال. ينظر: حاشية الشرنبلالي على درر الحكام، الشرنبلالي، 322/1.

(17) العيني، 3/4.

(18) المختار للفتوى، الموصلي، 115.

102/2.

(1) جوي زاده، 548-547/1.

(2) سبق تخريجه.

(3) ابن نجيم، 146/8.

(4) المختار للفتوى، الموصلي، 166.

(5) الموصلي، 125/1.

(6) ينظر: جوي زاده، 333/1.

(7) العيني، 3/4.

(8) ابن عابدين، 373/2.

كقوله: " لا صلاة في الاستسقاء⁽⁹⁾"⁽¹⁰⁾، وهنا لم يتضح المراد من النهي، هل هو الحرام، أو المكروه، أم ماذا؟

وفي كتب الشروح لم أجد زيادة على ما ورد في المختار للفتوى⁽¹¹⁾، أما في كتب المذهب الحنفي فأخذت هذه المسألة نصيبها من التحليل والتوضيح لتحديد الحكم، ويحسن ذكر عدد من النصوص للوصول إلى الحكم التكليفي في هذه المسألة:

قال في التجريد: "قال أبو حنيفة: ليس في الاستسقاء صلاة في جماعة. وكان أبو بكر الرازي يقول: إنه ليس فيه صلاة مسنونة، فإن صلى جاز"⁽¹²⁾.

وقال في بدائع الصنائع: "وأما صلاة الاستسقاء فظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنه قال: لا صلاة في الاستسقاء، وإنما فيه الدعاء، وأراد بقوله لا صلاة في الاستسقاء: الصلاة بجماعة، أي: لا صلاة فيه بجماعة، بدليل ما روى عن أبي يوسف أنه قال: سألت أبا حنيفة عن الاستسقاء هل فيه صلاة، أو دعاء مؤقت، أو خطبة؟ فقال: أما صلاة بجماعة فلا، ولكن الدعاء والاستغفار، وإن صلوا وحداناً فلا بأس به، وهذا مذهب أبي حنيفة"⁽¹³⁾.

قال في بداية المبتدي: "قال أبو حنيفة p: ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة، فإن صلى الناس وحداناً جاز. وإنما الاستسقاء: الدعاء، والاستغفار"⁽¹⁴⁾. بمفهوم المخالفة إذاً لا تجوز جماعة. قال في مراقي الفلاح عن الاستسقاء: "له صلاة" جائزة بلا كراهة وليست سنة،... وعندنا يجوز لو صلوا بجماعة، لكن ليس بسنة، وله استغفار"⁽¹⁵⁾.

قال في رد المحتار عن الاستسقاء: "له صلاة بلا جماعة... وهذا قول الإمام... (قوله: بل هي) أي: الجماعة جائزة لا مكروهة، وهذا موافق لما ذكره

والصيغة هنا فعل مضارع مسبوق بـ (لا) الناهية: وقد وقع الخلاف بين الأصوليين في دلالة النهي المجرد عن القرائن، هل هو حقيقة في التحريم⁽¹⁾ أم الكراهة⁽²⁾، أم مشترك بينهما فيتوقف فيه حتى يتبين المراد منه بالقرائن⁽³⁾؟.

وإن كان على الكراهة، ففي هذه المسألة على التنزيه أم على التحريم كما قسمها الحنفية.

يحسن لتحديد حكم النهي الوارد في نص المختار الوقوف على شرح النص، وكتب المذهب الحنفي:

قال في الإيثار: "وإن كان مأموماً: لا يقرأ،... وروي عن محمد p أنه كان يقرأ الفاتحة احتياطاً، وإليه مال بعض المشايخ، لكن الأصح أنه مكروه"⁽⁴⁾.

وقال في التجريد: "لا تجب على المؤتم قراءة، ويكره له فعلها"⁽⁵⁾.

وقال في الهداية: "ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام،... ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد p، ويكره عندهما؛ لما فيه من الوعيد"⁽⁶⁾.

وقال في الدر المختار: "والمؤتم لا يقرأ مطلقاً ولا الفاتحة في السرية اتفاقاً،... فإن قرأ: كره تحريماً، وتصح في الأصح"⁽⁷⁾، ومثله عند ابن عابدين⁽⁸⁾.

ومن هذه النصوص تبين أن استعماله هنا ومن النصوص تبين أن استعماله هنا لفعل المضارع المسبوق بـ (لا الناهية) المراد منه المكروه تحريماً في حكم قراءة المأموم عند أبي حنيفة.

7. استعماله (لا) الناهية قبل المصدر أو الاسم المجردة:

(1) هذا قول جمهور الأصوليين من الحنفية، والمالكية، والشافعية والحنابلة. ينظر: ميزان الأصول، السمرقندي 450، 328/1، شرح تنقيح الفصول، القرافي، 168، البحر المحيط، الزركشي، 153/2، القواعد والفوائد الأصولية، ابن اللحام، 259.

(2) هذا القول وجه عند الشافعية، ونسبه أبو الخطاب إلى قوم من غير أن يسميهم. ينظر: البحر المحيط، الزركشي، 153/2، التمهيد، أبو الخطاب، 362/1.

(3) هذا قول أبي الحسن الأشعري وبعض أصحابه. ينظر: البحر المحيط، الزركشي، 153/2، الواضح، ابن عقيل، 233/3.

(4) جوي زاده، 148/1-149.

(5) القدوري، 511/2.

(6) المرغيناني، 56/1.

(7) الحصكفي، 75/1.

(8) ينظر: ابن عابدين، 544/1-545.

(9) الاستسقاء: طلب السقيا من الله تعالى بالثناء عليه والفرع إليه والاستغفار. ينظر: البناية، العيني، 150/3، البحر الرائق، ابن نجيم، 181/2.

(10) المختار للفتوى، الموصلي، 129.

(11) ينظر: الاختيار، الموصلي، 282/1، الإيثار لحل المختار، جوي زاده، 210/1.

(12) القدوري، 1016/2.

(13) الكاساني، 282/1.

(14) المرغيناني، 28.

(15) الشرنبلالي، 207.

فقد قال الاختيار مبيناً حكم ذلك: "تقبيل يد العالم والسلطان العادل سنة" (7).

وورد في الإيثار لحلّ المختار: "تقبيل يد العالم والسلطان العادل سنة" (8).

وورد في المحيط البرهاني، وحاشية ابن عابدين مثل ذلك (9).

ومن هذه النقول تبين أن المراد هنا من مصطلح (لا بأس): الاستحباب، لا الكراهة. ومما يؤيد ورود (لا بأس) بمعنى الاستحباب ما جاء في كتب أصول الحنفية في بيان معنى السنة الزائدة، بأنها السنن التي أخذها حسن، وتركها لا بأس به، أي: لا يتعلق به كراهة ولا إساءة (10). وكذلك ما أشار إليه في شرح فتح القدير بورود لفظ (لا بأس) بمعنى الاستحباب، وليس هو خاص فيما تركه أولى (11).

ومثال آخر قوله في استعمال الحرير: "ولا بأس بتوسده وافتراشه" (12).

ولتحديد الحكم التكليفي المراد من مصطلح (لا بأس) هنا يحسن الوقوف على شرح النص، وما ورد في كتب المذهب الحنفي:

قال في الإيثار لحلّ المختار: "(ولا بأس بتوسده)، أي: جعل الحرير وسادةً، (وافتراشه)، ...، وقالوا: يكرهه، ...، ولأبي حنيفة: أن التوسد ليس بلبس" (13). وهذا يعني أن رأي أبي حنيفة مخالف لصاحبيه، وهما يريان الكراهة، ثم شرع في الاستدلال على الإباحة.

وقال في درر الحكام: "هذا عند أبي حنيفة ... وتوسد الحرير وافتراشه وجعله سيّراً حلالاً" (14). وورد في البناية مثل ذلك (15).

ومن هذه النقول تبين أن المراد من مصطلح (لا بأس) هنا المباح الجائز لا الكراهة.

شيخ الإسلام من أن الخلاف في السنية لا في أصل المشروعية، ...".

وقال مبيناً لسبب الخلاف في الحكم: "الحاصل: أن الأحاديث لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصح به إثبات السنية، لم يقل أبو حنيفة بسنيتها، ولا يلزم منها قوله بأنها بدعة، كما نقله عنه بعض المتعصبين، بل هو قائل بالجواز".

قلت: والظاهر أن المراد به النذب والاستحباب؛ لقوله في الهداية قلنا: «إنه فعله - عليه الصلاة والسلام - مرة وتركه أخرى» فلم يكن سنة أهد أي: لأن السنة ما واظب عليه، والفعل مرة مع الترك أخرى يفيد النذب (1).

من مجموع هذه النصوص يمكن القول بأن حكم صلاة الاستسقاء جماعة عند أبي حنيفة الجواز، لكنها ليست بسنة، (والنهي هنا) عن كونها سنة. وتعقيب ابن عابدين الأخير بأنه ندب يحتاج لتأمل.

8. استعماله مصطلح (لا بأس):

استعمل الموصلي في كتاب المختار للفتوى مصطلح (لا بأس) في كتاب الكراهية، وبدأه بتحديد المراد بالمكروه فقال: "المكروه عند محمد p: حرام، وعندهما (2): هو إلى الحرام أقرب" (3). وقال في الاختيار معللاً ذلك: "وسمي بالكراهية؛ لأن بيان المكروه أهم لوجوب الاحتراز عنه" (4).

وعبارة (لا بأس) أكثر استعمالها في المباح، وما تركه أولى، ومن فقهاء الحنفية من جعل المكروه تنزيهاً هو نفسه ما تركه أولى، ومنهم من فرق بينهما: بأن خلاف الأولى ما لم يرد صيغة نهى فيه (5).

ثم أورد الإمام الموصلي تحت كتاب الكراهية العديد من المسائل والأحكام مستعملاً لفظ (لا بأس).

مثل قوله: "ولا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان العادل" (6).

(7) الاختيار، الموصلي، 157/4.

(8) جوي زاده، 77/4.

(9) ينظر: ابن مازة، 396/5، ابن عابدين، 383/6.

(10) ينظر: أصول البيهقي، البيهقي، 139، كشف الأسرار، البخاري، 450/2، التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، 150/2.

(11) ينظر: فتح القدير، ابن الهمام، 510/5.

(12) المختار للفتوى، الموصلي، 464.

(13) جوي زاده، 78/4.

(14) ملا خسرو، 312/1.

(15) ينظر: العيني، 98/12.

(1) ابن عابدين، 184/2.

(2) أي: عند الإمام أبي حنيفة، ويوسف رحمهما الله.

(3) المختار للفتوى، الموصلي، 463.

(4) الموصلي، 153/4.

(5) ينظر: فتح القدير، ابن الهمام، 260/7، 156/9، التقرير والتحبير، ابن

الحاج، 143/2، تيسير التحرير، أمير بادشاه، 225/2.

(6) المختار للفتوى، الموصلي، 464.

ومثال آخر قوله: "ولا بأس ببيع العصير ممن يعلم أنه يتخذه خمرًا"⁽¹⁾.

ويحسن الوقوف على توضيح الشراح، وما ورد في كتب المذهب الحنفي لتحديد معنى (لا بأس) هنا:

قال في كتاب الاختيار معللاً ذلك: "ولا بأس ببيع العصير ممن يعلم أنه يتخذه خمرًا؛ لأن المعصية لا تقوم بعينه بل بغيره"⁽²⁾. وورد في الإيثار مثل ذلك⁽³⁾.

وقال في المبسوط مبيّناً حكم المسألة: "ولا بأس ببيع العصير ممن يجعله خمرًا؛ لأن العصير مشروب طاهر حلال فيجوز بيعه وأكل ثمنه، ولا فساد في قصد البائع، إنما الفساد في قصد المشتري: {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} [الأنعام: 164].

ألا ترى أن بيع الكرم ممن يتخذ الخمر من عينه جائز لا بأس به، وكذلك بيع الأرض ممن يغرس فيها كرماً ليتخذ من عنبه الخمر، وهذا قول أبي حنيفة"⁽⁴⁾. وقال في الباب: "لو باع التمر أو العنب ممن يعلم أنه يتخذه خمرًا: كره، وصح بيعه"⁽⁵⁾.

وقال في تبیین الحقائق: "أصل هذا إذا باع العصير ممن يتخذه خمرًا عند أبي حنيفة يجوز، ولا يكره، وعندهما يكره"⁽⁶⁾.

ومن هذه النصوص تبين أن المراد هنا من مصطلح (لا بأس) هو (الجواز): أي أن عقد البيع صحيح وجائز، لكن مع الكراهة.

الخاتمة

الحمد لله الذي أسبغ عليّ نعمته، ورحمته، ومنّته بإنجاز هذا البحث، وأسأل الله أن يُنظر فيه بعين الرضا والقبول، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، ومن أهم نتائج هذا البحث ما يلي:

- أن الحكم التكليفي عند الأصوليين هو: خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء، أو تخييراً. أما عند الفقهاء فهو مقتضى خطاب الشارع.
- أن أغلب مصطلحات الحكم التكليفي عند

الأصوليين وردت عند حديثهم عن أقسامه.

- أن مصطلحات الحكم التكليفي عند السادة المالكية والشافعية والحنابلة خمسة، هي: الإيجاب، والندب، والإباحة، والكراهة، والتحريم.

- أن مصطلحات الحكم التكليفي عند السادة الحنفية سبعة، هي: الافتراض، والإيجاب، والندب، والإباحة، والكراهة التنزيهية، والكراهة التحريمية، والتحريم.

- أن الأصوليين ذكروا مصطلحات أخرى مرادفة لأقسام الحكم التكليفي، مثل: مصطلح الندب من مرادفاته: النفل، والمستحب، ومن الأصوليين من يرى أنها ليست مترادفة، بل متفاوتة في المعنى والحكم.

- أن المصطلحات التي استخدمها الفقهاء في كتبهم للدلالة على الحكم التكليفي قد تختلف عما ورد عند الأصوليين، بل وتختلف من كتاب لآخر.

- أن كتاب المختار للفتوى للإمام الموصلي هو أحد المتون الفقهية المعتمدة والمتعمدة في مذهب السادة الحنفية، والمعول عليها عندهم في الفتوى، وقد حظي بعناية جمع من علماء الحنفية، شرحاً، واختصاراً، ونظماً.

- أن المصطلحات التي استعملها الإمام الموصلي p لبيان الحكم التكليفي متنوعة، منها ما هو صريح وواضح ومتوافق لما ورد عند الأصوليين في كتبهم، ومنها ما هو غير صريح، إما لأن الأصوليين ذكروا له معنى آخر، مثل: استعمال (لا) الناهية قبل المصدر أو الاسم المجردة، فقد استعملها في مواطن للدلالة على (الجواز)، أو لأن الأصوليين ذكروا أنها تُستعمل في أكثر من معنى، مثل: صيغة الأمر والنهي المجردين عن القرائن، وإما لأنه لم يصرح بها الأصوليون، مثل: مصطلح (ينبغي).

وأهم توصية لهذا البحث:

ضرورة تبني الجامعات ومراكز البحث العلمي إعداد دراسات عملية تطبيقية على كتب الفقه المعتمدة في المذاهب الأربعة، وتحديد معنى مصطلحات الحكم التكليفي التي وردت فيها، وأن تكون هذه الدراسات عبارة عن مشاريع بحثية توزع على طلبة الماجستير والدكتوراه، لدراسة كتب الفقه المعتمدة في المذاهب الأربعة؛ لئلا يقف الباحث أو القارئ في مسألة ما

(1) المختار للفتوى، الموصلي، 466.

(2) الموصلي، 162/4.

(3) ينظر: الإيثار لحل المختار، جوي زاده، 78/4.

(4) السرخسي، 49/24.

(5) المنبجي، 511/2.

(6) الزيلعي، 29/6.

- أصول البزدوي [كنز الوصول الى معرفة الأصول]. البزدوي، علي بن محمد. د.ط، كراتشي، مطبعة جاويد بريس، د.ت.
- أصول السرخسي. السرخسي، محمد بن أحمد. ط1، بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- أصول الشاشي. الشاشي، أحمد بن محمد. د. ط، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.
- أصول الفقه، ابن مفلح، محمد المقدسي. تحقيق: فهد بن محمد السدحان. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 1420 هـ=1999م.
- الإيثار لحل المختار. جوي زاده، محمد بن إلياس الشهيد. تحقيق: إلياس قبلان. ط1، اسطنبول: مكتبة الإرشاد، 1437 هـ=2016م.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم. ط2، د.م، دار الكتاب الإسلامي، د.ت.
- البحر المحيط في أصول الفقه. الزركشي، محمد بن بهادر. تحقيق: محمد محمد تامر. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421 هـ - 2000م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. الكاساني، أبو بكر بن مسعود. ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1406 هـ - 1986م.
- بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة. المرغيناني، علي بن أبي بكر. د.ط، القاهرة: مكتبة ومطبعة محمد علي صبح، د.ت.
- بديع النظام (أو: نهاية الوصول إلى علم الأصول). ابن الساعاتي، أحمد بن علي. تحقيق: سعد بن عزيز بن مهدي السلمي. د.ط، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1405 هـ - 1985م.
- برنامج ابن جابر الوادي آشي. الوادي آشي، محمد بن جابر التونسي. تحقيق: محمد الحبيب الهيلة. د.ط، تونس، د.ن، 1401 هـ - 1981.
- البرهان في أصول الفقه. الجويني، عبد الملك بن عبد الله. تحقيق: عبد العظيم محمود الديب. ط4، المنصورة: الوفاء، 1418 هـ.
- البناية شرح الهداية. العيني، محمود بن أحمد الحنفي. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420 هـ - 2000م.

حائراً في معرفة الحكم التكليفي الذي قصده المؤلف من هذا اللفظ، أو تزلّ به القدم، فيحمله على غير ما عُرف عن المذهب.

والمقصد من العمل الجماعي القائم تحت مظلة علمية تشرف عليه وترعاه يفوق - في الغالب - عمل الأفراد بمراحل، فكما هو مُلاحظ ومعلوم أن تحقيق معنى مصطلحات الحكم التكليفي في كافة كتب الفقه المعتمدة في المذاهب الأربعة يحتاج لجهد جماعي.

وأوصي الجامعات ومراكز البحث العمل على نشر هذه الدراسات على أوسع نطاق إلكترونيًا، وورقيًا، وأن لا تبقى حبيسة الأرفف، وهذا بلا شك من أعظم الوسائل التي ستكون مُعينة على تمهيد الطريق أمام الباحثين في تحرير المسائل الفقهية، وتحديد أقوال المذاهب المعتمدة بدون خطأ وزلل، فكما أن تحقيق كتب التراث مهمة، كذلك تحرير المراد بمصطلحات الحكم التكليفي لا تقل أهمية عنها.

وصلّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج. السبكيين، علي بن عبد الكافي، وولده عبد الوهاب. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1416 هـ=1995م.
- إحكام الفصول في أحكام الأصول. الباجي، سليمان بن خلف. تحقيق: عبد المجيد تركي. ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1407 هـ - 1986م.
- الإحكام في أصول الأحكام. الأمدي، علي بن محمد. تحقيق: سيد الجميلي. ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1404 هـ.
- الاختيار لتعليل المختار. الموصلي، عبد الله بن محمود. عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دققة. د. ط، القاهرة: مطبعة الحلبي، 356 هـ - 1937م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. الشوكاني، محمد بن علي اليميني. تحقيق: أحمد عزو عناية، ط1، د. م، دار الكتاب العربي، 1419 هـ - 1999م.

- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي.
العطار، حسن بن محمد. د. ط، د.م، دار الكتب العلمية، د.ت.
- الحدود في الأصول. الباجي، سليمان بن خلف.
تحقيق: محمد حسن إسماعيل. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ - 2003 م.
- خلاصة البدر المنير. ابن الملقن، عمر بن علي.
ط1، مكتبة الرشد، 1410 هـ - 1989 م.
- درر الحكام شرح غرر الأحكام. ملا خسرو، محمد بن فرامرز. د.ط، د.م، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: محمد عبد المعين خان. ط2، حيدرآباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 392 هـ - 1972 م.
- الدر المختار شرح تنوير الأبصار. الحصكفي، محمد بن علي. تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1423 هـ - 2002 م.
- رد المحتار على الدر المختار. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر. ط2، بيروت: دار الفكر، 1412 هـ - 1992 م.
- الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب. البابرتي، محمد بن محمود الحنفي. تحقيق: ضيف الله بن صالح العمرى، وترحيب بن ربيعان الدوسري. ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1426 هـ - 2005 م.
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. ابن السبكي، عبد الوهاب بن علي. تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود. ط1، بيروت: عالم الكتب، 1999 م - 1419 هـ.
- روضة الناظر وجُتَّة المناظر. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. ط2، د. م، مؤسسة الريان، 1423 هـ - 2002 م.
- شرح التلويح على التوضيح. التفتازاني، مسعود بن عمر. تحقيق: زكريا عميرات. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1416 هـ = 1996 م.
- شرح تنقيح الفصول. القرافي، أحمد بن إدريس المالكي. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. ط1، د. م، شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1393 هـ = 1973 م.

- تاج التراجم. قُطُوبغا، قاسم بن قُطُوبغا السوداني. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ط1، دمشق: دار القلم، 1413 هـ - 1992 م.
- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق. الزيلعي، عثمان بن علي. د.ط، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، 1313 هـ.
- التجريد. القدوري، أحمد بن محمد. تحقيق: محمد أحمد سراج، وعلي جمعة محمد. د.ط، القاهرة: دار السلام، 1427 هـ - 2006 م.
- التحرير شرح التحرير. المرداوي، علي بن سليمان. تحقيق: عبد الرحمن الجبرين، وعوض القرني، وأحمد السراج. ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1421 هـ - 2000 م.
- تقريب الوصول إلى علم الأصول. ابن جزي، محمد بن أحمد. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ - 2003 م.
- التقرير والتحرير. ابن أمير حاج، محمد بن محمد. ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403 هـ - 1983 م.
- التمهيد في أصول الفقه. أبو الخطاب، محفوظ بن أحمد الكلؤذاني. تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة، ومحمد بن علي بن إبراهيم. ط1، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1406 هـ - 985 م.
- التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه. صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود المحبوبي. تحقيق: زكريا عميرات. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1416 هـ - 1996 م.
- تيسير التحرير. أمير بادشاه، محمد أمين بن محمود البخاري. د. ط، مصر، مصطفى البابي الحلبي، 1351 هـ - 1932 م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية. القرشي، عبد القادر بن أبي الوفاء. د. ط، كراتشي: مير محمد كتب خان، د.ت.
- الجوهرة النيرة. الزبيدي، أبو بكر بن علي الحنفي. ط1، د. م، المطبعة الخيرية، 1322 هـ.
- حاشية الشرنبلالي على درر الحكام. الشرنبلالي، حسن بن عمار بن علي. د.ط، د.م، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

- قواطع الأدلة في الأصول. السمعاني، منصور بن محمد. تحقيق: محمد حسن الشافعي. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ-1999م.
- القواعد والفوائد الأصولية. ابن اللحام، علي بن محمد. تحقيق: عبد الكريم الفضيلي. د.ط، د.م، المكتبة العصرية، 1420 هـ - 1999م.
- كشف اصطلاحات الفنون والعلوم. التهانوي، محمد بن علي. تحقيق: علي دحروج. ط1، بيروت: مكتبة لبنان، 1996م.
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. البخاري، عبد العزيز بن أحمد. تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ-1997م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جليبي. ط1، بغداد: مكتبة المثنى، 1941م.
- لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم. ط3، بيروت: دار صادر، 1414 هـ.
- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب. المنبجي، علي بن أبي يحيى المنبجي. تحقيق: محمد فضل عبد العزيز المراد، ط2، دمشق: دار القلم، 1414 هـ - 1994م.
- اللمع في أصول الفقه. الشيرازي، إبراهيم بن علي. ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003 م - 1424 هـ.
- المبسوط. السرخسي، محمد بن أبي سهل. تحقيق: خليل محي الدين الميس، د.ط، بيروت: دار الفكر، 1421هـ-2000م.
- المحصول في أصول الفقه. ابن العربي، محمد بن عبد الله. تحقيق: حسين علي اليدري - سعيد فودة. ط1، عمان: دار البيارق، 1420 هـ - 1999م.
- المحصول في علم الأصول. الرازي، محمد بن عمر بن الحسين. تحقيق: طه جابر فياض العلواني. ط1، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1400هـ.
- المحيط البرهاني في الفقه النعماني. ابن مازة، محمود بن أحمد. تحقيق: عبد الكريم سامي الجندري.

- شرح الكوكب المنير. ابن النجار، محمد بن أحمد الفتوحي. تحقيق: محمد الزحيلي و نزيه حماد. ط2، الرياض: مكتبة العبيكان، 1418 هـ = 1997م.
- شرح مختصر الروضة. الطوفي، سليمان بن عبد القوي. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1، د.م، مؤسسة الرسالة، 1407 هـ = 1987م.
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية. الغزي، تقي الدين بن عبد القادر الحنفي. تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، د.ط، د.م، دار الرفاعي، د.ت.
- العدة في أصول الفقه. أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء. تحقيق: أحمد بن علي بن سير المباركي، ط2، د.م، د.ن، 1410 هـ - 1990م.
- عمدة الرعاية بتحشية شرح الوقاية. اللكنوي، محمد عبد الحي. تحقيق: صلاح محمد أبو الحاج. ط1، د.م، مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات، د.ت.
- غاية السؤل إلى علم الأصول. ابن المبرد، يوسف بن حسن الحنبلي. تحقيق: بدر بن ناصر السبيعي. ط1، الكويت: غراس للنشر، 1433 هـ = 2012م.
- غنية المتملي في شرح منية المصلي. الحبي، إبراهيم. تحقيق: محمد سعيد أنور المظاهري. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1441هـ.
- فتح القدير. ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي. د.ط، د.م، دار الفكر، د.ت.
- الفصول في الأصول. الجصاص، أحمد بن علي. ط2، الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، 1414 هـ - 1994م.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية. اللكنوي، محمد بن عبد الحي. صححه: محمد بدر الدين أبو فراس النعماني. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت. الأنصاري، عبد العلي محمد بن نظام الدين، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1423-2002.
- القاموس المحيط. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي. ط8، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1426 هـ = 2005 م.

- معجم لغة الفقهاء. قلنجي وقنيبي، محمد رواس وحامد صادق. ط2، د.م، دار النفائس، 1408هـ - 1988م.
- معجم مقاييس اللغة. ابن فارس. أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط1، د. م، اتحاد الكتاب العرب، 1423 هـ - 2002م.
- المغني في أصول الفقه. البخاري، عمر بن محمد. تحقيق: محمد مظهر بقا، ط1، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، 1403هـ.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي. ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بردي الحنفي. تحقيق: محمد أمين. د. ط، د. م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.
- ميزان الأصول في نتائج العقول. السمرقندي، محمد بن أحمد. تحقيق: عبد الملك عبد الرحمن أسعد السعدي. رسالة دكتوراه، السعودية: كلية الشريعة، جامعة أم القرى، 1404هـ.
- نصب الراية لأحاديث الهداية. الزيلعي، عبد الله بن يوسف. تحقيق: محمد عوامة. ط1، بيروت، جده: مؤسسة الريان دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1418هـ/1997م.
- نفائس الأصول في شرح المحصول. القرافي، أحمد بن إدريس القرافي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. ط1، د. م، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1416هـ - 1995م.
- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول. الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ - 1999م.
- الهداية في شرح بداية المبتدي. المرغيناني، علي بن أبي بكر. تحقيق: طلال يوسف، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- الواضح في أصول الفقه. ابن غقيل، علي بن عقيل. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420 هـ - 1999م.

- ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ - 2004م.
- مختار الصحاح. الرازي، محمد بن أبي بكر الحنفي. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. بيروت، ط5، صيدا، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، الطبعة: الخامسة، 1420هـ - 1999م.
- المختار للفتوى. الموصلي، عبد الله بن محمود. تحقيق: سائد بكداش. ط2، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1436 هـ - 2015م.
- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ابن اللحام، علي بن محمد البعلي. تحقيق: محمد مظهر بقا، ط1، مكة المكرمة، جامعة الملك عبد العزيز، د.ت.
- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن الحاجب. تحقيق: نذير حمادو. ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1427هـ=2006م.
- مذكرة في أصول الفقه. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. ط5، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2001 م.
- مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح. الشرنبلالي، حسن بن عمار. اعتنى به وراجع: نعيم زرزور. ط1، د.م، المكتبة العصرية، 1425 هـ - 2005م.
- المستصفى في علم الأصول. الغزالي، محمد بن محمد. تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هـ-1997م.
- المسند الصحيح. مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. ط1، بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.
- المعتمد في أصول الفقه. البصري، محمد بن علي الطيب. تحقيق: خليل الميس. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ.

Terminology of Ruling-related Obligations Between the Fundamentalists and Jurists-The Book of 'Al-Mukhtar' for Verdicts in the Hanafi Jurisprudence As A Model. By: Imam Abdullah Al-Mussali (Died 683H)

Prepared by: Dr. Hanadi Rasheed Al-Sa'edi.

*Assistant Professor in Islamic Jurisprudence and Its Fundamentals,
Department of Islamic Studies, Faculty of Arts and Humanities, Taibah University.*

Abstract. All praises be to Allah, the Lord of the worlds, and prayers and peace of Him be upon His Messenger, The Seal of Prophets.

This research is titled: Terminology of Ruling-related Obligations Between the Fundamentalists and Jurists-The Book of 'Al-Mukhtar' for Verdicts in the Hanafi Jurisprudence As A Model. By: Imam Abdullah Al-Mussali (Died 683H)

The Research Objective: It is to clarify the terminology of the ruling-related obligations stated by the Fundamentalists and the actual terms regularly used in the books of jurists by conducting an applied-practical study of the terms used by Imam Al-Mussali in this book 'Al-Mukhtar li Al-Fatwa' (The Chosen For Verdicts) to express the ruling-related obligations.

The Research Method: It is the deductive-descriptive-analytical method, through tracing the words of ruling-related obligations in the book 'Al-Mukhtar li Al-Fatwa'. Then follows a study of these words through the context first, then through a review of the statements of the explainers and the books of other schools of jurisprudence.

Key results of the research: The terminology used by jurists in their books to indicate a ruling-related obligation may sometimes differ from the terms used by the Fundamentalists. Rather, they are different from one book to another. The terms explaining the rulings-related obligations are diversified; some of which are used by Imam Al-Mussali, which are explicit, clear and in conformity with what the Fundamentalists used, while others are not explicit, either because the Fundamentalists mentioned another meaning for them, or because they said they are used for more than one meaning, or because the Fundamentalists did not state them explicitly.

Key findings of the research: To deliver an intellectual message to all universities and scientific research centers to adopt a project concerning the preparation of applied-practical studies on approved books of jurisprudence by the four schools of jurisprudence and to specify the meaning of the terminology of ruling-related obligations that are mentioned in these books so that the researcher or the reader of an issue would not be perplexed about knowing the ruling-related obligation meant by the author regarding this term ,in addition to avoiding making a mistake that makes his understanding contrary to what is known in one of these schools. Moreover, among the key recommendations is to work for publishing these studies widely and not to be kept on shelves.

Key Words: Ruling–Obligation –Ruling-related obligation – Terminology of ruling-related obligations – Al-Mukhtar li Al-Fatwa– Imam Abdullah Al- Mussali.